

الفصل السادس تبني واستخدام المساهمات في الصندوق الخاص

صورة مفصلة توضح عملية التفاوض في الأمم المتحدة

أسهبنا في الفصول السابقة وصف طبيعة المؤثرات التي تحمل على قرارات الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والإطار الذي يجرى فيه الوصول إلى هذه القرارات ، وتاريخ قرار إنشاء الصندوق الخاص . وقد يكون من المفيد أن نحاول تقديم وصف مسهب للطريقة التي اتخذ بها قرار معين يتعلق بالصندوق الخاص . وهدفنا هو أن نشير إلى الجهود الفائقة التي تبذل في المفاوضات المفصلة التي جرت في أحد اجتماعات الأمم المتحدة ، وأن نبين كيف أمكن بمجهود متواضعة تجنب الانقسامات التي يمكن أن تضر بنجاح برامج الأمم المتحدة .

إن سلسلة المؤثرات الشخصية والقومية والدولية التي تستهدف أى قرار من قرارات الأمم المتحدة لا يمكن عزلها عن العناصر الأخرى التي لها علاقة بقرار ما، ومن الصعب البحث عن جميع العناصر التي أدت إلى اتخاذه، وأى عمل مهما كان ضئيلاً يمكن تفسيره من وجهات نظر مختلفة .

برز الصندوق الخاص للوجود بصورة رسمية في الأول من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٥٩ . إلا أنه قبل ذلك التاريخ عين المستر بول هوفمان مديراً للإدارة ، وتم كثير من الأعمال التمهيدية ، وتمكن موظفو الصندوق الخاص أن يعرضوا في الاجتماع الأول للمجلس الحاكم في السادس والعشرين والسابع والعشرين من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٥٩ مجموعة أولية من الإجراءات المقترحة لاختيار المشروعات وبعض المشاكل الإدارية والمالية،

وقد انعقد الاجتماع الثانى للجلس الحاكم من السادس والعشرين حتى الثامن والعشرين من مايو (أيار) عام ١٩٥٩ . وكانت وظيفته الرئيسية ، النظر فى الاقتراحات المقدمة من قبل مدير الإدارة والمتعلقة ببرنامج مفصل (تمت الموافقة على ثلاثة عشر مشروعاً من بنوده) ، وتحويله السلطة لعقد اتفاقيات لتنفيذ هذا البرنامج .

ونقترح أن نبحث فقط فى جزء بسيط من الإجراءات التى تتعلق بالشكل الذى يقدم فيه العون للصندوق الخاص ، فضلاً عن ذلك ، فسوف نركز بحثنا على وصف الدور الذى لعبه الوفد الكندى .

قبل الاجتماع

قبل بضعة أسابيع من الاجتماع، أجرت البعثة الدائمة الكندية لدى الأمم المتحدة مباحثات خاصة مختلفة بين أعضائها تتعلق بالمشاكل المتوقعة الحدوث. ولم تلتق البعثة الدائمة بتعليمات معينة قبل الاجتماع ، إلا أن الخطوط العامة لموقف كندا كان قد تقرر بموجب التعليمات التى وصلت قبل الاجتماعات السابقة التى تستند إلى قرارات مجلس الوزراء والبرلمان الكنديين . وقد استعرضت الأوراق المناسبة . وكان هدف البعثة الكندية الذى شاركته فيه البعثات الأخرى هو التأكد من أن الصندوق قد بدأ بداية جيدة ، وأن المشاريع التى قدمها مدير الإدارة للتصديق تتفق وأهداف الصندوق . وقد أرسل تقرير إلى أوتاولا بصدد بعض المسائل الصغيرة المحتملة الوقوع المتعلقة بإدارة البرنامج ، لإطلاع الوزارات المعنية (وبخاصة وزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية) ولكن لم يكن من المنتظر أن يغير هذا الاجتماع أى صعوبات كبرى .

ومن أجل التقارير المراد إرسالها إلى أوتاولا ، جرت محادثات خاصة

مع عدد من البعثات الأخرى ومع موظفي الصندوق الخاص. وتكلم موظف من البعثة الكندية عدة مرات عن مختلف المواضيع مع خمسة من موظفي ذلك الصندوق منهم مدير الإدارة. وجرت سلسلة من المباحثات مع موظفي البعثات الأخرى، وخاصة في مقر الأمم المتحدة. وتبذلت الآراء بصورة شاملة حول الاجتماع المقبل مع موظفي بعثات المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهولندا، والنرويج والدانمارك ويوغوسلافيا، والجمهورية العربية المتحدة، وييرو، والأرجنتين، وبصورة جزئية مع الموظفين الآخرين المئتين للأعضاء الآخرين للمجلس الحاكم (وبمجموعهم ثمانية عشر، تسعة يمثلون معظم البلدان المساهمة في تقديم العون وتسعة من البلدان التي تتلقى العون). ولم يكن في هذا الإجراء دليل معين في أى وقت من الأوقات على احتمال إثارة مسألة المساهمة على الرغم من أن موقف مختلف الوفود موقف معلوم منذ تبادل وجهات النظر سابقاً في اللجنة التحضيرية للصندوق الخاص، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة.

أما مسألة العملة فهي من أصعب المشاكل التي يمكن أن نجابه معونة الأمم المتحدة، فهذه البرامج اختيارية تسهم فيها الدول كل حسب إرادتها ومقدرتها وميولها، وليس لها موازن ثابتة أو مقدرة. وهنا يبرز السؤال التالي: إلى أى مدى يجب أن تكون هذه المساهمة بالعملات القابلة للتحويل؟ لقد مارست السلطات الكندية ضغطاً مستمراً من أجل الحصول على حد أعظم لقابلية التحويل على أساس أن برامج وكالات الأمم المتحدة تضطرب اضطراباً خطيراً بدون مثل هذه القابلية للتحويل، ولذلك انتشرت فكرة عامة هي «قابلية الاستعمال» أثناء المناقشات الطويلة في لجنة المعونة الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد بحث هذا الموضوع في اللجنة التحضيرية للصندوق الخاص، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

والجمعية العامة في جو تسوده الخشونة في بعض الأحيان والرفقة أحياناً أخرى . أما النتائج التي طبقت على الصندوق الخاص ، فقد أدخلت ضمن الفصل السابع والأربعين وما بعده حتى الفصل الخمسين من القسم B من القرار (١٣) ١٣٤٠ (أنظر الملحق الثاني) ، وأما الشروط الأساسية لتلك الفصول — وهي موضوع هذه المناقشات الخاصة في المجلس الحاكم — فهي كما يلي :

• على الدول أن تقدم المساعدات بالعملة الدارجة القابلة للاستعمال الفوري من قبل الصندوق الخاص ، وأن تتناسب مع ما تحتاجه عمليات الصندوق من كفاءة واقتصاد ، أو أن تكون قابلة للتحويل — في أوسع مجال ممكن — إلى عملة دارجة قابلة للاستعمال في الحال من قبل الصندوق . ولهذا الغرض ، يجب على الدول أن تضع نسبة مئوية كبيرة بقدر الإمكان من مساعداتها بمثل هذه العملة الدارجة أو بأنواع من العملات حسبما يرى مدير الإدارة ذلك ضرورياً لتنفيذ برنامج الصندوق ، كما أن على مدير الإدارة طبقاً للأسس المبينة المتعلقة بطبيعة واستعمال المساعدات ، أن يسعى بكل ما يستطيع من جهد في تيسير الاستفادة التامة من العملات المتاحة .

ومع أن بعض الوفود تعتبر قابلية التحويل لجميع الإعانات أمراً مرغوباً فيه ، فقد كان هناك اتفاق عام على أن تكون الإعانات بشكل يتمكن الصندوق من استعماله بسهولة .

وفي أوتواوا عقد اجتماع بين الدوائر ذات الاختصاص حضره موظفون من جميع الدوائر المختصة بصورة رئيسية ، ونوقشت فيه التقارير المرسلة من نيويورك ، وتقررت فيه السياسة العامة التي يجب أن يسير عليها الوفد . كما تقرر عدم ضرورة إرسال تعليقات رسمية خطية إلى الوفد ، لأن القرارات

السابقة للحكومة الكندية أوضحت هذه الأمور ، وفضلا عن ذلك ، فلم يكن ضرورياً إعداد خطابات سابقاً ، طالما أن أعضاء الوفد على علم تام بالموضوع . وفى يوم الإثنين الثامن والعشرين من مايو (أيار) وصل ممثل كندا فى المجلس الحاكم وهو موظف فى وزارة المالية . وبعد نقاش تمهيدى فى البعثة الكندية الموجودة فى نيويورك ، عقد الموظفون ذوو العلاقة اجتماعاً مع موظفى بعثة الولايات المتحدة ، ثم اجتماعاً مع موظف كبير من موظفى الصندوق الخاص . أما فى وقت الغداء من ذلك اليوم فقد حضر أعضاء البعثة الكندية اجتماعات المجلس الحاكم لدى الأمم المتحدة وأجروا عدة مباحثات مع عدد من البعثات الأخرى .

ووزع مدير الإدارة بياناً يضم « مشروع الأنظمة المالية المؤقتة ، (الوثيقة المؤرخة فى ٢٤ أبريل — نيسان — ١٩٥٩) . وقد بحث هذا البيان الذى يشكل أساس المناقشات فى المجلس الحاكم ، فى كل من أوتاوا ونيويورك وتبين أنها مقبولة ، ونتج عن ذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٢٤٠ (١٣) كما ذكر سالفاً . والمادة ٦٢ من هذه الأنظمة المالية هى كما يلي :

« يجب أن تكون المساعدات بالعملة الدارجة القابلة للاستعمال الفورى من قبل الصندوق الخاص وأن تتناسب وقدرة واقتصاد عمليات الصندوق ، أو تقبل التحويل فى أوسع مدى إلى عملة قابلة للاستعمال الفورى من قبل الصندوق ، وأن تستعمل بدون تحديد من قبل وكالة تنفيذية معينة أو فى أى بلد من البلدان التى تتلقى العون من أجل مشروع خاص .. »

فى أثناء الاجتماع

وفى صباح اليوم الذى عقد فيه الاجتماع ، وهو السادس والعشرون من مايو (أيار) ، قامت وفود الهند والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا

بتوزيع تعديل رسمى للسادة ٦٠٢ بالوثيقة فى السطر الأول بعد كلمة (عملة
دارجة) لإضافة كلمتى « بقدر الإمكان » .

ويسخر المراقبون غالباً من انشغال أجهزة الأمم المتحدة بما يبدو أنه
نقاط صغيرة ، ومع ذلك فإنكم مثالا عن « أهمية بعض الكلمات » :

أولا : دلت لغة القرار ١٢٤٠ (١٣) على اتفاق رصين دقيق أمكن
الوصول إليه بعد مناقشات استمرت أسابيع عديدة ، فالبعثة السكندرية مثلاً
استمرت فى الاعتقاد بالحاجة إلى نسبة مئوية عظمى من المساعدات
المقدمة بعملة قابلة للتحويل . وقد قبل نص الاتفاق الذى يبحث عن عملة
المساعدات بصورة جزئية لأنه أمكن التوصل إلى اتفاقات مقبولة بصورة
عامة على أجزاء أخرى من القرار . فإذا كانت إضافة « بقدر الإمكان » تعنى
أى تغيير ذى أهمية فى التشريع الأساسى الذى يدير البرنامج ، فإن قبول
القرار الأسمى نفسه والبرنامج الذى نتج عنه من قبل السلطات الكندية يمكن
أن يتأثر بما فيه من نتائج للمساعدة المالية .

إن جملة « يجب أن تكون المساعدات بالعملة القابلة للاستعمال الفورى
بقدر الإمكان » ، تعنى أن المساعدات يجب أن تقدم بالعملة الدارجة بقدر
الإمكان ، فإذا أخذ بهذا المعنى ، فعندئذ يمكن تقديم المساعدات بأشكال
أخرى ، بما فيها البضائع والخدمات . وقد تتقلب النتيجة إلى حالة يتلقى
معها الصندوق مختلف أنواع البضائع والخدمات بصفة مساعدات لا يستطيع
استعمالها لإنجاز أنواع المشاريع التى أنشئ الصندوق من أجلها . وقد بين
قرار الجمعية العامة أن المشاريع يجرى تعيينها من قبل البلدان النامية ، لا من
قبل البلدان المقدمة للعون ، ولا من قبل الأمم المتحدة . ويجب أيضاً أن
تكون المشاريع « كبيرة نسبياً » ، « لبلد أو مجموعة من البلدان أو لإحدى

المناطق، ومن النوع الذى يجب أن ينجز خلال فترة عدة أعوام إذا لزم الأمر. فإذا استطاعت الدول تقديم المساعدة بشكل آخر غير العملة، أو إذا قامت دول كثيرة بمثل هذا العمل، فمن أين يمكن إيجاد الموارد المالية لنقل هذه البضائع ودفع نفقات الموظفين الرئيسيين والموظفين الذين سيقومون بتنفيذ المشروع؟ أليس من المحتمل عدم إمكان استعمال البضائع والخدمات لإنجاز المشاريع المطلوبة؟ ولقد كان يبدو أيضاً من غير المرغوب أن تقوم تلك البلدان التى ساهمت بالمساعدة بمعونة قابلة للتحويل بتحويل استعمال مساعدات البلدان التى قدمت مساعدات غير قابلة للتحويل. وقام ضغط امتد إلى عدة أعوام فى الأمم المتحدة لتأسيس صندوق لمعونة رأس المال لإنجاز المشاريع الواسعة النطاق. لذلك سيكون من الصعب إذا لم يكن من المستحيل أن تنجز مشاريع معونة رأس المال، ما لم تكن المساعدات المقدمة إلى الصندوق على شكل عملة دارجة، وأن أى مساعدة تقدم ضمن برامج العون الفنى للأمم المتحدة، مهما كانت صغيرة أو محدودة الاستعمال، يمكن أن تستعمل أخيراً فى تمويل مجموع النفقات الصغيرة نسبياً المشتملة على إرسال خبير إلى الخارج أو تنظيم برنامج لتدريب الأفراد. ومع ذلك فلم يكن بالإمكان القيام بمشاريع أكبر، ما لم تكن الاعتمادات المتوفرة قابلة للتحويل ويمكن استعمالها للمشاريع المنتخبة.

إن جملة « يجب أن تكون المساعدات بالعملة القابلة للاستعمال الفورى بقدر الإمكان... الخ، قد تعنى أيضاً، ويمكن أن تعنى ببساطة، أن المساعدات قد لا تكون حتماً من عملة قابلة للاستعمال الفورى، وقد كانت بعض الدول فيما مضى حينما تقدم معونات إلى البرامج الموسعة للمعونة الفنية، تضع شروطاً معينة لإنفاقها من قبل الأمم المتحدة، مما جعل استعمالها شيئاً صعباً. مثال ذلك بأن تقرر إحدى الدول أنه لا يمكن استعمال المساعدات

التي تقدمها إلا ضمن حدودها وبذلك لا تقدم أى معونة لمواجهة نفقات البرامج الدولية أو أن مساعداتها يمكن أن تستعمل فقط لشراء بضائع خاصة أو خدمات قد لا تكون ضرورية للبرنامج .

ومع ذلك ، فمن الممكن أن يكون التعديل المقترح صادراً عن القلق الذى عبرت عنه الدول الأقل نمواً من قبل بأنها قد تضطر فى ظل هذه الشروط أن تقدم جزءاً من مساهماتها أو كلها بالعملة الصعبة القابلة للتحويل . ويمكن أن يتحول عدد كبير من الدول النامية إلى دول مساهمة أساسية بعملتها الخاصة فى الصندوق الخاص ، فتتفق كمية كبيرة من مساهماتها على مشاريع تقع ضمن أراضيها ، غير أن مساهمتها تنفع فى توسيع قاعدة برامج الأمم المتحدة للعون وتزيد فى المجموع العام .

وحالما أذيع التعديل المذكور فى (س ف / ل ، ١٤) تحدثت البعثة السكندنافية إلى الدول الثلاث التى تبنته، وأوضحت الصعوبة فى ذلك الاقتراح . فقد أشار أحد المؤيدين من جهة إلى أن البعثة السكندنافية قد تقترح طريقة لإزالة قلق البلدان النامية ، لأن هذه البلدان قاست صعوبات خطيرة فى تبادل القطع الخارجى . ولما كان البرنامج قد أعد لمساعدتها ، فإنه يبدو متناقضاً أن تجعل مساهمتها متوقفة على شكل من المساعدة التى قد تزيد صعوباتها المالية صعوبة .

وقد أصبح من الضرورى بالنسبة لهذا الموضوع أن يقرر ما إذا كان يجب التصويت على التعديل المقدم من قبل الهند والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا ، مع العلم أنه قد يكون عرضة للفشل . وقد يفشل الاقتراح على أساس التصويت السابق فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة الذى جرى من قبل البعثات المشتركة الآن فى المجلس الحاكم للصندوق الخاص . ومع ذلك فإن مثل هذا النقاش سيكون حامى الوطيس ويدفع إلى

نصوبت تنقسم فيه البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأعضاء في المجلس .
ولن يكون هذا مدعاة للأمل لبرنامج يهدف إلى تشجيع برامج التعاون للتطور
الاقتصادي .

وإذ طلب من البعثة السكندنافية أن تقدم بديلاً عن ذلك الاقتراح ،
أجريت مناقشات أثناء الاجتماع (بينما بحثت المواضيع الأخرى في المجلس
الحاكم) مع مؤيدي التعديل وموظفي الصندوق الخاص وممثل الأمين العام .
وقد وجهت أسئلة إلى البعثة السكندنافية من قبل إحدى مؤيدي التعديل ومنها
سؤال عن سبب حذف الجملة الثانية من الفقرة ٤٧ من قرار الجمعية العامة
رقم ١٢٤٠ ، حينما قدم مشروع الأنظمة المالية من قبل مدير الإدارة .
وهذه الجملة تنص على ما يلي :

« لهذا الغرض ، يطلب من الدول أن تضع أكبر مقدار ممكن من
النسبة المئوية من مساعداتها بمثل هذه العملة الدارجة أو العملات التي
يرى مدير الإدارة لزومها في تنفيذ برامج الصندوق » .

ويسمح لمدير الإدارة بموجب هذا الشرط أن يتناقش مع الدول في
ضرورة جعل عملاتها قابلة للتحويل وحثها على التعاون ، وكلما وجد إلى
ذلك سيلاً . وقد صاغت هذه الجملة ما بدا في نظر البعثة السكندنافية مجالاً
شديد الأهمية لسلطة مدير الإدارة ، ولكنها قدرت (أو انطوت على)
استثناءات محتملة ، تشمل البلدان النامية التي تشكو من صعوبات تبادل
القطع الخارجي . ولم تستثن 'بلدان النامية بصورة خاصة من أى اتفاق
للنظر في جعل جميع مساعداتها أو جزء منها قابلة للتحويل بموجب القرار
(١٣) ١٢٤٠ ، بسبب إدعاء بعض البلدان المتطورة أنها هي أيضاً تواجه
صعوبات في مواقفها المتعلقة بالتبادل الخارجي من حين لآخر ، وقد ذكر
أن بعض الدول النامية كانت في موقف مالي قوى - كذلك المنتجة للزيت -
ومن الطبيعي أن تكون قادرة على المساهمة بشكل قابل للتحويل .

وقد أبلغت الأمانة العامة البعثة الكندية ، بأن الجملة الثانية المنوه عنها حذفت من مشروع الأنظمة المالية لأن النص لم يكن مناسباً بوضعه في الأنظمة المالية الأساسية . ومع ذلك فقد أدت المناقشات التي تلت ذلك إلى قبول الأمانة العامة ضرورة تضمين مثل هذا الشرط ، إذا كان تضمينه يجنب إعادة فتح باب المناقشات الصعبة . وبعد التفاوض مع الدول الثلاث المؤيدة للتعديل ، قدمت البعثة الكندية إلى الأمانة العامة تعديلاً إضافياً ينص على مايلي :

الوثيقة (١٦ ل / س ف)

المادة ٦٢٢ :

ضع نقطة في السطر الرابع من الجملة الأولى بعد كلمة « صندوق » بحيث تقرأ النص كما يلي : لهذا الغرض ، تدعى الدول لتقديم ما تستطيع منحه من النسبة المئوية من المعونة التي تقدمها بهذه العملة أو العملات حسبما يبدى مدير الإدارة حاجته لضرورة تنفيذ برنامج الصندوق . كما يجب أن تقدم المعونة بدون أى حصر لاستعمالها من قبل وكالة تنفيذية خاصة أو في بلد معين من البلدان التي تتلقى المعونة أو من أجل مشروع خاص .

وفي نفس الوقت عرضت البعثة السوفيتية كذلك تعديلاً آخر (الوثيقة ١٧ ل / س ف) ينص على مايلي :

المادة ٦ — تضاف الفقرة الملحق رقم ه التالية :

« إلا أن شروط هذه المادة يجب ألا تؤثر على حق الدول في أن تقدم مساهمتها على شكل بضائع أو خدمات (يعبر عنها بما يعادلها من العملة المناسبة) على شرط أن تتناسب مع أهداف وأغراض الصندوق ، .

ولحسن الحظ تدخلت ولائم الإفطار الرسمية في هذه المرحلة بعد تقديم جميع التعديلات . ولكن قبل أن تصل إلى المجلس ، شرحت البعثة الكندية ، وغيرها من البعثات المتماثلة الآراء ، لمعظم البعثات الأخرى أثناء إحدى ولائم السبب في عدم استطاعتها قبول التعديل السوفيتي أو تعديل الدول الثلاث . وفي هذه الأثناء قررت بعثات الهند والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا ألا تطرح تعديلها على التصويت طالما أن التعديل الكندي يصلح لحماية آرائها بدون خلق انقسام كبير في المجلس .

لكن كان يمكن أن يخلق التعديل السوفيتي مثل هذا الانقسام . ويعتقد أن معظم المندوبين في ولية الإفطار ، وفيهم مندوبو الدول الأقل نمواً ، قد استخلصوا أن التعديل السوفيتي ، إذا قبل به المجلس الحاكم وطبقته معظم الدول المساهمة ، فهو يعنى وجوب تحديد مشاريع الصندوق الخاص بنوع المعونة التي يتلقاها . وقد دل القرار (١٣) ١٢٤٠ بوضوح على أنه يمكن التوصل إلى انتخاب المشاريع على أساس جدارة الطلبات المقدمة من قبل الدول النامية .

إن محضر الاجتماع السادس للمجلس الحاكم (س ف / مين - ٦) يعكس المناقشات العامة الجارية بهذا الصدد . ويدل التقرير على أن الأوجه الأخرى لهذه المسألة مازالت أكثر من تلك التي بحثت من قبل وأن لها صلة ذات أهمية بالغة لهذا القرار الخاص ، وفيما يلي ما جرى في ذلك الاجتماع :

ذكر مندوب الاتحاد السوفيتي أن الغرض من تعديله (س ف / ل - ١٧) هو إعطاء صفة المرونة الكافية بالنسبة للمعونات ، حتى تستطيع الدول الراغبة في المساهمة بالصندوق الخاص ، أن تقوم بهذه المساهمة

فى حدود إمكانياتها . وأوضح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن المجلس لا يستطيع الانحراف عن نصوص قرار الجمعية العامة (١٣) ١٢٤٠ (فقرة ٤٧) الذى ينص على أن المساهمات يجب أن تكون بعملة قابلة للاستعمال الفورى من قبل الصندوق . ولاحظ ممثل المملكة المتحدة أن من الصعب قبول المساهمات العينية ما لم يطلب مدير الإدارة من البلد الذى يقدمها أن يفعل ذلك بدلا من العملة التى تعهد بدفعها أو جرى الاتفاق على دفعها ، ومع ذلك ، فقد لاحظ من تقرير اللجنة الاستشارية (آ - ٤٠٩٩ فقرة ٨) أن مدير الإدارة فسر المادة السادسة بأنها لا تحول دون القبول إذا حولت المساعدات إلى عملة مناسبة تعادل المعونات المقدمة بصفة البضائع ، والخدمات التى تتناسب مع احتياجات وفاعلية واقتصاد عمليات الصندوق ، وبالتالي يمكن قبول البضائع فقط إذا احتاجها أحد البلدان لمشروع معين . وذكر مدير الإدارة أنه إذا مست الحاجة إلى البضائع من أجل مشروع مصدق وأمكن الحصول عليها بنفقات وصفات ، يستطيع البلد المصدر ، بمقارنتها بنجاح مع المصادر الأخرى ، أن يقدم معونة معادلة بالعملة التى ستنفق على تلك البضائع . وعلى ضوء هذه البيانات سحب ممثل الاتحاد السوفيتى تعديله (س ف / ل ، ١٧) . ولاحظ ممثل كندا وهو يشرح تعديله (س ف / ل ، ١٦) أنه يجب أن يمنح مدير الإدارة فرصة كاملة لاستعمال جميع المساهمات على أكمل وجه . وقد ورد فى نصه الشرط المقابل للقرار (١٣) ١٢٤٠ .

ونصت الموافقة على التعديل الكندى .

أما تعديل الدول الثلاث فلم يطرح أبداً للتصويت . وقد جرى تغيير بسيط نسبياً على المشروع المقترح من قبل مدير الإدارة ، ساعد على منع تعديلات عديمة النفع أو جدال حاد غير منتج ، وقد تمكن المجلس الحاكم

في الواقع من انتهاء جلساته بإقرار عدد من المشاريع المعينة بإجماع الأصوات وبذلك وضع مدير الإدارة في موقف أكثر قوة مما لو استندت تعليماته على عدد من الأصوات المنقسمة .

بعد الاجتماع

راجعت الوفود في محاضر الاجتماعات حالما نشرت في الأسبوع التالي حتى تتأكد من أن آراءها وآراء الوفود الأخرى نقلت بشكل صحيح . وسافر الممثلون من خارج نيويورك، وقام أعضاء الوفود الدائمة الذين حضروا الاجتماعات بكتابة تقارير عن الجلسة التي ستستعمل لنزويد الوفود بالمعلومات للجلسة التالية . وتواصل البعثات الدائمة في نيويورك اتصالاتها بالأمانة العامة في الفترات الواقعة بين الجلسات لمراقبة تطور البرنامج ، وتتفاوض مع البعثات الأخرى بشأن المواضيع العامة . وقد توجد مشاكل خاصة تتعلق بمشاريع معينة للبعثات الفردية ، وخاصة بعثات البلدان النامية ، تحتاج بشأنها إلى اتصال وثيق مع الأمانة العامة للصندوق الخاص . وهكذا يستمر العمل .

الخاتمة

هذا هو تبادل مختصر حول نقطة مفصلة جداً قدمت البعثة السكندنافية فيها مساهمة متواضعة، وقد قامت البعثات الأخرى بإجراء مناقشات متوازية ذات هدف واحد أو أهداف مختلفة أدت إلى النتيجة التي ذكرناها من قبل. وقد اتبعت عمليات مماثلة في عدد من التفاصيل سوف يبت فيها في هذا الاجتماع. والغاية من سرد هذا الحديث هي تصوير الحالة المعقدة لقرارات الأمم

المتحدة . فلن يكون في مقدور الزائر العرضى فى أروقة الأمم المتحدة أن يقدر ما تتضمنه المناقشات العامة القصيرة . وسوف يثار هذا البحث الخاص مرة ثانية بأشكال مختلفة فى الاجتماعات المقبلة للمجلس الحاكم أو غيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة . وقد ذكرنا فيما سبق أن مناقشة العون الاقتصادى للبلدان النامية مستمرة . وفى هذه العملية يمكن للبعثات ذات العلاقة أن تشجع — لقاء مجهود متواضع نسيباً — نتائج بناءه ستلقى تأييداً واسع النطاق .